

Distr.: General
21 July 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ١٨ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

القدرة على تحمُّل الدين الخارجي والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩١١/٦٤، يستعرض التطورات الأخيرة فيما يتعلق بالديونية الخارجية للبلدان النامية مع تركيز خاص على تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الجارية على القدرة على تحمُّل الدين الخارجي. ويتناول التقرير السياسات العامة والمؤسسات الهادفة إلى تقليل شيوخ أزمات المديونية وتكاليف تلك الأزمات. وهو يبيِّن التقدم المحرز بشأن تخفيف أعباء الديون والمساعدة الإنمائية الرسمية ويحلل الاتجاهات والطرائق الجديدة في مجال التمويل المتعدد الأطراف.

* A/65/150.



المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - مقدمة
٣	ثانياً - الاتجاهات الأخيرة
٦	ثالثاً - حالة ديون البلدان الأقل نمواً
٨	رابعاً - السياسات الهادفة إلى التخفيف من شيوخ أزمات الدين ومن تكاليف تلك الأزمات
١٥	خامساً - تخفيف عبء الديون والمساعدة الإنمائية الرسمية
٢٠	سادساً - استنتاجات متعلقة بالسياسة العامة
٢٤	المرفق مؤشرات الدين الخارجي

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم إلى الجمعية العامة وفقاً للفقرة ٣٩ من قرار الجمعية ١٩١/٦٤. وهو يتضمن تحليلاً شاملاً يتناول حالة الديون الخارجية ومشكلات خدمة الديون في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية؛ كما يبيّن التطورات والاتجاهات الجديدة في مجاليّ الدينّ الخارجي والتمويل الإئمائي، ويمثل أساساً لمداولات تتناول قضايا السياسات العامة المتعلقة بذلك.

ثانياً - الاتجاهات الأخيرة

٢ - زادت القيمة الدولارية لإجماليّ الدينّ الخارجي للاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (من الآن فصاعداً تسمى 'البلدان النامية') بنسبة ٨ في المائة في ٢٠٠٨ بالمقارنة بـ ٢٠٠٧، ولكنها استقرت حول ٣,٧ تريليونات من دولارات الولايات المتحدة في ٢٠٠٩ (انظر المرفق). وزاد عبء خدمة الديون بأكثر من ١١ في المائة بين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ (البيانات الخاصة بـ ٢٠٠٩ غير متاحة حتى الآن).

٣ - وأدت الأزمة الاقتصادية إلى انخفاض القيمة الدولارية لكل من الصادرات والدخل القومي الإجمالي. ولذلك، زاد متوسط نسب الدينّ الخارجي إلى الصادرات في البلدان النامية من ٦٤ في المائة إلى ٨٢ في المائة وزادت نسبة الدينّ الخارجي لهذه البلدان إلى دخلها القومي الإجمالي من ٢٢ إلى ٢٣,٥ في المائة. وهذا مثلّ نكسة حسيمة لأنه عكّس اتجاه بعض أوجه التقدم المتحقق في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨ عندما انخفض حجم الديون من ١٣٣ إلى ٦٤ في المائة من الصادرات السلعية والخدمية ومن ٣٧ إلى ٢٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي.

٤ - وزادت نسبة الدينّ إلى الصادرات ٤٥ نقطة مئوية في شرق أوروبا ووسط آسيا، و ٢٦ نقطة مئوية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ١٧ نقطة مئوية في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، وكانت شرق آسيا وجنوب آسيا المنطقتان الأقل تضرراً حيث زادت نسبة الدينّ إلى الصادرات بنحو ٧ نقاط مئوية.

٥ - كما تركت الأزمة العالمية آثاراً جوهريّة في البلدان المنخفضة الدخل. ويُتوقع أن يكون دخلها القومي الإجمالي في ٢٠١٠ أقل من تقديرات ما قبل الأزمة بنسبة ٥ في المائة. ومع ذلك، فإن الفارق بين تقديرات ما قبل الأزمة وما بعد الأزمة يزيد إلى ٨ في المائة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن خمسة ملايين نسمة. وهذا الفارق ضخم أيضاً بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (نحو ٧ في المائة)

وأفريقيا الواقعة جنوب الصحراء (٦ في المائة). إلا أن الأثر الأضخم من آثار الأزمة كان في أوروبا الشرقية ووسط آسيا. وهذه المنطقة، التي شهدت في السنوات السابقة توسعاً اقتصادياً سريعاً غذاه اقتراض القطاع الخاص (انظر A/64/167)، تواجه الآن انهياراً في النمو. وأدى هذا الانكماش في النواتج إلى زيادة في دينها الخارجي، من ٣٧ إلى ٤٨ في المائة من دخلها القومي الإجمالي.

٦ - وتبين من تحليل مشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تناول مؤخرًا أثر الأزمة على القدرة على تحمّل الدين في البلدان المنخفضة الدخل أن هناك أثراً مؤقتاً سلبياً جسيماً مصحوباً بأثر أصغر في الأجل الطويل. وهذه النتائج تعتمد على افتراضات مؤداها أن الأزمة لن تؤثر على النمو الاقتصادي الطويل الأجل؛ وأن الانتعاش سيكون سريعاً، وأن البلدان المتضررة ستظل قادرة على الحصول على التمويل الكافي وستستأنف سياسات الاقتصاد الكلي المعتمدة قبل الأزمة. كما تواجه بعض البلدان المتوسطة الدخل المتسمة بالضعف وصغر الحجم مشكلات مديونية حادة بسبب الأزمة.

٧ - وفي ٢٠٠٩، ظلت البلدان النامية، كمجموعة، تُراكم احتياطات دولية، تجاوزت بنهاية السنة ٤,٨ تريليونات من دولارات الولايات المتحدة. إلا أن هناك فروقاً ضخمة فيما بين المناطق والبلدان. وعلى الرغم من أن مناطق شرق آسيا والمحيط الهادئ، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لديها احتياطات أكبر كثيراً من ديونها الخارجية، فإن الاحتياطات الدولية في شرق أوروبا ووسط آسيا وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقارب الـ ٥٠ في المائة من مجموع الدين الخارجي.

٨ - وحدث نقصان شديد في تدفقات رأس المال المتجهة إلى الأسواق الناشئة بعد إفلاس مؤسسة ليمان برادرز (Lehman Brothers) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ولم تعد إلى حالتها الأصلية إلا في آذار/مارس ٢٠٠٩. كما أدى هذا التراجع في تدفقات رأس المال إلى تحركات ضخمة في أسعار الصرف وإلى زيادة مفاجئة في تكلفة الاقتراض. ووصلت الفوارق بين الفائدة المدينة والفائدة الدائنة في الأسواق الناشئة، التي بلغت نحو ٣٠٠ نقطة أساس في آب/أغسطس ٢٠٠٨، إلى ذروة قدرها ٧٦٠ نقطة أساس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ثم استغرق الأمر نحو سنة كاملة للرجوع إلى مستويات ما قبل الإفلاس. وبينما تعتبر تلك الفوارق منخفضة الآن، قد تزداد تكاليف الاقتراض مرة أخرى إذا تسبب تراكم الديون في الاقتصادات المتقدمة في إقصاء المقترضين المنتمين إلى البلدان النامية.

٩ - وبصفة عامة، زادت تغطية الاحتياطي المرتفعة من مرونة البلدان النامية إزاء صدمات السيولة هذه. إلا أن تغطية الاحتياطي تختلف في بعض الاقتصادات الصغيرة والضعيفة من بلد إلى آخر، وتكون محدودة وسريعة التناقص.

١٠ - وأدت الأزمة أيضاً إلى تراجع الاتجاه نحو زيادة الاقتراض من المقرضين المنتمين للقطاع الخاص وزيادة اقتراض القطاع الخاص من الخارج. وفي سنة ٢٠٠٩، انخفضت حصة الدين الخارجي الطويل الأجل المستدان من مقرضين من القطاع الخاص بنحو نقطتين مئويتين (من ٧٥,٦ في المائة إلى ٧٤ في المائة) وانخفضت حصة الدين الخارجي الطويل الأجل الذي استدانته القطاع الخاص من ٥١,٦ إلى ٤٩,٨ في المائة. وكان هذا التراجع نتيجة للسياسات المالية التوسعية، التي زادت حصة اقتراض القطاع العام، بالاقتراض بنضوب جزئي للتدفقات المالية الواردة من القطاع الخاص، اقتضى زيادة الإقراض الرسمي. وزادت الالتزامات الإجمالية لصندوق النقد الدولي زيادة ضخمة، من ١,٣ بليون دولار في ٢٠٠٧ إلى نحو ١٢٠ بليون دولار في ٢٠٠٩. وكان نحو ٧٠ في المائة من هذه الزيادة (٨٠ بليون دولار) للمرفق الجديد المسمى مرفق 'الحد الائتماني المرن'. إلا أن ثلاثة بلايين دولار فقط من هذا المبلغ حُصصت للبلدان المنخفضة الدخل عن طريق 'مرفق الحد من الفقر، والنمو' و'مرفق الصدمات الخارجية المنشأ' ويتألف مبلغ الـ ٣٦ بليون دولار الباقي من ترتيبات احتياطية عادية.

١١ - كما زادت الالتزامات الإجمالية للبنك الدولي من ٣٦,٥ بليون دولار في ٢٠٠٨ إلى ٦٥ بليون دولار في ٢٠٠٩. وكان معظم هذه الزيادة لقروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير الموجهة إلى البلدان المتوسطة الدخل؛ ولم تزد التزامات المؤسسة الإنمائية الدولية التي تستفيد منها البلدان المنخفضة الدخل إلا بمقدار بليون دولار. وزاد إجمالي الالتزامات من مصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي، والمصرف الأوروبي للتعمير والتنمية، والمصرف الإنمائي للبلدان الأمريكية، من ٣٣ بليون دولار في ٢٠٠٨ إلى ٥٠ بليون دولار في ٢٠٠٩.

١٢ - وظلت حصة الدين الخارجي الإجمالي الطويل الأجل المستحق المستدان من جهات إقراض خاصة مرتفعة في أوروبا الشرقية ووسط آسيا (٩٢ في المائة) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٨١ في المائة). وأوروبا الشرقية ووسط آسيا هي المنطقة الوحيدة التي استدان فيها المقترضون المنتمون للقطاع الخاص أكثر من ٥٠ في المائة من إجمالي الدين الخارجي الطويل الأجل (الحصة الفعلية ٧١ في المائة، بعد أن كانت ٧٣ في المائة في ٢٠٠٨). وبدلاً من ذلك، فإن حصة الدين الخاص شديدة الانخفاض في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء (٣٢ في المائة من الدين الخارجي الطويل الأجل مستدان من جهات الإقراض الخاصة و ١٠ في المائة استدانها مقترضون من القطاع الخاص) وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا (٣٦ في المائة من الدين الخارجي الطويل الأجل مستدان من جهات الإقراض الخاصة وأقل من ٦ في المائة استدانها المقرضون المنتمون للقطاع الخاص).

١٣ - وجعلت الأزمات المالية التي أصابت العديد من بلدان الأسواق الناشئة في النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة صنّاع السياسات على وعي تام بمخاطر الاقتراض الخارجي. ولذلك، اعتمدت عدة بلدان سياسات تهدف إلى التخلي عن الاستدانة الخارجية العامة والاستعاضة عنها بالديون المحلية (انظر A/62/151). ونجحت هذه السياسة في تقليل تعرّض البلدان النامية للأزمة الجارية، وزيادة مرونتها بالتالي. إلا أن صنّاع السياسات استخدموا في بعض الحالات السوق المحلي الجذّاب لمراكمة الديون بصورة مفرطة، وبعض الدول تواجه الآن مشكلات فيما يختص بقدرتها على تحمّل الدين المحلي. وفي هذا الصدد، هناك حالة جامايكا، التي دشنت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ عملية ناجحة لتبادل الديون شملت ٩٥ في المائة من الدين العام المحلي مما يقارب ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً - حالة ديون البلدان الأقل نمواً

١٤ - كان متوسط نسب الديون في مجموعة البلدان الأقل نمواً التسعة والأربعين التي تزيد بنحو ٥٠ في المائة عن المتوسط العام للبلدان النامية (في ٢٠٠٨، كانت نسب الدين إلى الدخل القومي الإجمالي ٣١ و ٢٢ في المائة، على التوالي).

١٥ - وعلى مدى الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨، شهدت البلدان الأقل نمواً، كمجموعة، زيادات ضخمة في الاحتياطيات الدولية، والصادرات السلعية والخدمات، والدخل القومي الإجمالي، وحدث تحسّن مشهود في مؤشرات مديونيتها. وكانت هذه بوجه خاص حالة أقل البلدان نمواً الفقيرة المثقلة بالديون، التي استفادت من تخفيضات مجموع الديون المرتبطة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وبالمبادرات المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون.

١٦ - وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، كان للأزمة المالية والاقتصادية العالمية أثر سلبي شديد على البلدان الأقل نمواً نتيجة لحالات الانكماش في النمو الاقتصادي، وحصائل التصدير، والتحويلات المالية، والاستثمار. ورغم أن بيانات ديون ٢٠٠٩ المتعلقة بكافة البلدان الأقل نمواً غير متاحة حتى الآن، هناك مؤشرات تدل على أن الأزمة قد تسببت جزئياً في تراجع المكاسب المحققة على جبهة الدين الخارجي، حتى نهاية ٢٠٠٨. إذ زاد إجمالي الديون الخارجية للبلدان الأفريقية، التي تضم ٣٣ بلداً من البلدان الأقل نمواً، من ٢٢,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٨ إلى ٢٥,٤ في المائة في ٢٠٠٩. وبالمثل، زاد الدين

الخارجي كنسبة مئوية من الصادرات السلعية والخدمية من ٥٣,٤ في المائة في ٢٠٠٨ إلى ٨٠,٣ في المائة في ٢٠٠٩، حسب ما ذكرته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

١٧ - وستظل أعباء خدمة الدين، سواء كحصة من الصادرات وكنسبة مئوية من الإيرادات الحكومية، أكثر ارتفاعاً في ٢٠١٠ وما بعدها بالمقارنة بالسنوات السابقة للأزمة. وفي ٢٠٠٩، زادت خدمة الدين بالنسبة للإيرادات الحكومية بأكثر من ١٧ في المائة في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وهذه الزيادة تُعزى إلى ارتفاع في مدفوعات خدمة الدين المطلقة وإلى انخفاض في الإيرادات الحكومية. وحتى قبل الأزمة، كانت قدرة العديد من البلدان الأقل نمواً على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مقيدة بفعل الافتقار إلى الموارد المحلية. وزيادة حصة الإيرادات الحكومية المخصصة لخدمة الدين تدعو إلى القلق، لأن من المرجح تأخر مزيد من البلدان في تنفيذ البرامج المقررة للحد من الفقر.

١٨ - وللتخفيف من الأثر السلبي للأزمة المالية، زاد العديد من البلدان الأقل نمواً من الإنفاق العام بالسحب من الدعامة المالية التي تعاضمت أثناء السنوات السابقة. إلا أنه إذا قُدِّر للانتعاش الاقتصادي أن يتأخر أكثر من ذلك سيتلاشى سريعاً الحيز المالي المتاح لتلك البلدان. وبتساؤل الإيرادات الحكومية وزيادة الإنفاق الحكومي، سجلت بلدان عديدة حالات عجز مالي كبيرة في ٢٠٠٩. وفي أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، ككل، انخفضت الإيرادات الحكومية، باستثناء المنح، من ٢٥,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٨ إلى ٢١ في المائة في ٢٠٠٩. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن الأرصدة الأولية للعديد من بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء (١٢ من ٢٣) قد انجرفت في ٢٠٠٩ إلى ما دون المستويات اللازمة لتثبيت نسب الديون.

١٩ - كما واجهت البلدان الأفريقية كلها تقريباً تدهوراً في أرصدة حساباتها الجارية. وعلى سبيل المثال، حدث انخفاض في فوائض الحساب الجاري في أنغولا، والسودان، وغينيا الاستوائية. وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، التي من قبيل إثيوبيا والنيجر، حدثت في ٢٠٠٩ زيادة أخرى في العجز المزمّن بالحساب الجاري. وحسب ما ذكره صندوق النقد الدولي فإن أفريقيا واحدة من مناطق العالم القليلة التي تحرك فيها الحساب الجاري من فائض قدره ٢,٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي إلى عجز قدره ٣,١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي (يقابل ١٨ بليون دولار تقريباً) في ٢٠٠٩.

٢٠ - والبلدان الأقل نمواً التي تمر الآن بمحنة مديونية تشمل: إريتريا، وتوغو، وجزر القمر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، والصومال، وغينيا، وغينيا - بيساو، وليبيريا، وميانمار. والبلدان التي تمر بمحنة مديونية مخوفة بمخاطر شديدة تشمل: أفغانستان، وبوركينا

فاسو، وبوروندي، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجيبوتي، وسان تومي وبرينسيبي، وغامبيا، وملديف، وهايتي، واليمن.

٢١ - ويجب على المجتمع الدولي أن يتجنب الرضاء بالواقع وأن يظل متيقظاً لرصد حالة ديون البلدان الأقل نمواً وأن يخطو خطوات تكفل إتاحة المنح والتمويل الميسر بسهولة. ويُتوقع أن يظل الطلب على هذا التمويل شديداً على مدى الأجل المتوسط، تناضل البلدان لمعالجة العواقب السلبية الناتجة عن الأزمة العالمية. ومعظم البلدان الأقل نمواً لا يُتاح لها الوصول إلى رؤوس أموال من الأسواق المالية الدولية، مما يجعل القروض الميسرة والمنح شكليين شديدي الأهمية لتمويل التنمية.

رابعاً - السياسات الهادفة إلى التخفيف من شيوخ أزمات الدين ومن تكاليف تلك الأزمات

٢٢ - غالباً ما تكون أزمات الدين ناتجة عن التفاعل بين مشاكل الملاءة المالية ومشاكل السيولة.

٢٣ - وبالنسبة للمقترضين المنتمين للقطاع الخاص، فإن تعريف الملاءة المالية أمر شديد الوضوح: فالكيان يُعتبر مفتقراً إلى الملاءة المالية عندما تكون التزاماته أكبر من أصوله. إلا أنه ليس ثمة اتفاق على المعنى الدقيق لملاءة المقترضين السياديين. وبالتركيز على مشكلة "التحويل الداخلي" (أي الحاجة إلى تحويل الأموال من القطاع الخاص إلى القطاع العام)، تنشأ مشكلات الملاءة المالية عندما تتجاوز فاتورة الفوائد قدرة الحكومة على توليد فوائض ميزانية أولية حاضرة وآجلة^(١). كما تحتاج البلدان المدينة بالنقد الأجنبي إلى معالجة مشكلة "التحويل الخارجي" التي تتصل بالقدرة على إدرار العملة الصعبة اللازمة لخدمة الدين.

٢٤ - ومن الصعب تقييم مدى تمتع بلد معين بحيز يسمح له بزيادة دينه (ربما لتمويل مشاريع استثمارية مرتفعة العائد أو لتوفير خدمات اجتماعية تمس الحاجة إليها) أو ما إذا كان حجم ديون البلد مرتفعاً بالفعل ارتفاعاً مفرطاً. وهذه المشكلة يعقدها كون العتبة التي

(١) هذا التعريف لا يستلزم القدرة على سداد الدين، بل مجرد تثبيت الدين عند نسبة يتسنى معها الاستمرار في خدمة الدين. ولزيد من الدقة، فإن الدين يصبح متفجراً (وبذلك لا يمكن تحمله) عندما يكون الفائض الأولي (أي صافي فائض الميزانية لمدفوعات الفائدة) كحصة من الناتج المحلي الإجمالي أصغر من فاتورة الفائدة الفعلية (أي أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تحدد معدل الفارق بين متوسط سعر الفائدة ونمو الناتج). والبلدان التي يتجاوز فيها النمو معدل الفائدة على الدين العام يمكن أن تظل متمتعة بالملاءة المالية حتى في حالة وجود عجز أولي.

يصبح فيها الدين غير محتمل مختلفة من بلد إلى آخر. ونظراً لعدم وجود توافق في الآراء بشأن ماهية العوامل التي تحدد هذه العتبة، يمكن أن تكون هناك توازنات متعددة مدفوعة بتصورات المشتركين في السوق، وهي تصورات متقلبة ومحقة للذات. إذ أن نفس المستثمرين الذين يودون في لحظة ما صب موارد مالية هائلة في بلد واحد يمكن أن يقرروا فجأة أن ديون البلد أصبح من غير الممكن تحملها، وباندفاعهم إلى الخروج قد يتسببون في حدوث زيادة مفاجئة في تكلفة اقتراض البلد ومن الممكن أن يؤكدوا سلامة تصورهم.

٢٥ - فضلاً عن ذلك، فإن القدرة على تحمل الدين مفهوم استشرافي يستلزم إسقاطات طويلة الأجل بشأن عدة متغيرات اقتصادية كلية (مثل نمو النواتج، والأسعار الضريبية، وأسعار الفائدة، وأسعار السلع الأساسية، وأسعار الصرف الحقيقية). إلا أنه في بيئة الاقتصاد الكلي المتقلبة التي تميز معظم البلدان النامية وبلدان الأسواق الناشئة يكاد يكون أي إسقاط يتجاوز أفق السنوات الثلاث أو الأربع إسقاطاً بلا معنى.

٢٦ - وأخيراً، ينبغي أن يعترف أي تحليل للقدرة على تحمل الدين بالحاجة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية دون زيادة نسب الدين (انظر A/59/2005، الفقرة ٥٤) ومعرفة أن الإنفاق العام قد يكون له تأثير مباشر على المتغيرات التي تحدد القدرة على تحمل الدين. وعلى سبيل المثال، فإن زيادة الاستثمار العام يمكن أن تزيد النمو الممكن ويكون لها بالتالي تأثير إيجابي على القدرة على التحمل.

٢٧ - وأظهر العقدان الأخيران أن النفاذ إلى أسواق رأس المال الدولية سلاح ذو حدين بالنسبة لكثير من البلدان النامية. فمن ناحية، قد يسمح تدفق رأس المال إلى البلد بشراء واردات أكثر وأرخص لبعض الوقت. ومن ناحية أخرى، فإن التدفقات الواردة، لا سيما التدفقات الواردة الطويلة الأجل من رأس المال المضارب، تؤدي غالباً إلى زيادة قيمة العملة المحلية وتدهور التنافسية الدولية للبلد ككل. وهذا يؤدي إلى حالات عجز ضخمة في الحساب الجاري وإلى عدم القدرة على تحمل الدين. ومتى فقدت الأسواق المالية الثقة في قدرة البلد على سداد دينه، أو إذا تعرّض البلد للعدوى من أسواق أخرى، قد يدفع انصراف التدفقات الرأسمالية البلد إلى أزمة مالية ونقدية. وهذه الأنواع من الأزمات متصلة أيضاً بهيكل الديون وتمثل مصدراً أصغر لقلق البلدان التي يمكن أن تقترض بعملة يمكن أن تطبعها (لأن المصرف المركزي يمكن أن يوفر السيولة اللازمة). الاستحقاق مهم أيضاً لأن البلدان التي تطرح ديناً طويل الأجل لديها احتياجات أصغر للتجديد.

٢٨ - وفي هذه الحالة، ونظراً لانعدام نظام نقدي دولي متماسك، تحتاج معظم البلدان إلى مساعدات دولية لوقف تدهور عملاتها لأن احتياطياتها من الصغر بما يحول دون التدخل

بنجاح. ورغم احتمال الحاجة إلى بعض الظروف لاستعادة الثقة وإدارة انخفاض العملة إدارة منظمة، غالباً ما تأتي المساعدات من المؤسسات المالية الدولية بمشروطة شاملة تفرض عمليات تكيف مالية وهيكلية مؤلمة غير لازمة. والواقع أنه ليس هناك في العادة مشروطة يفرضها المقرض المحلي التقليدي الذي يمثل الملاذ الأخير، أي المصرف المركزي، لأن الهدف هو عبور فترة من البليلة والتوحش في الأسواق المالية وليس فرض أي تغيير في سلوك المقرضين والمقرضين في الأجل الطويل.

٢٩ - وحتى عهد قريب، أثرت أزمات السيولة غالباً على الاقتصادات المعولمة مالياً التي تقترض بعملة أجنبية من سوق رأس المال الدولي، ونجت البلدان المنخفضة الدخل التي تعتمد على تدفقات مالية رسمية أكثر استقراراً. إلا أن عملية العولمة المالية تتوسع سريعاً لتشمل البلدان ذات الدخل المنخفض - المتوسط (التي يُطلق عليها 'الأسواق الحدية') مما يجعل هذه البلدان عُرضة لصدّات السيولة الممكن حدوثها.

تقييم القدرة على تحمّل الدين

٣٠ - رغم عدم وجود توافق آراء بشأن العتبة التي يصبح الدين عندها غير ممكن تحمله، فإن الشيء الطيب هو بقاء كل شيء آخر على حاله، فكلما انخفض حجم الدين ازداد احتمال تجنب البلد لأزمة مديونية. ولذلك، فإن المنطلق لأي سياسة هادفة إلى تجنب أزمات المديونية والحفاظ على القدرة على تحمّل الدين ينبغي أن يتمثل في تجنب تراكم الديون دون داع.

٣١ - وتنفيذ سياسة من هذا القبيل يقتضي فهماً أفضل لما يشكل تراكماً للديون "غير ضروري"^(٢). وينفذ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مشروعاً يهدف إلى بناء توافق آراء حول مجموعة من المبادئ للاقتراض المسؤول والإقراض المسؤول للجهات السيادية يمكن أن يساهم في تحسين تعريف القدرة على تحمّل الدين، وبذلك يقلل شيوع أزمات المديونية.

(٢) على سبيل المثال، فإن الدين المتكبد لتمويل مشاريع الاستثمار ذات العائد المرتفع يمكن أن يزيد النمو الطويل الأجل وبذلك يكون له أثر إيجابي على القدرة على تحمّل الدين. وينطبق الشيء نفسه على الدين المتكبد لحفز الطلب الكلي أثناء فترات الكساد الاقتصادي. وأخيراً، فإن الدين المتكبد لتمويل أشكال من الإنفاق الاجتماعي قد يكون له أثر سلبي على القدرة على تحمّل الدين وإن كان من الممكن بالكاد تعريفه بأنه غير ضروري. كما أن القدرة على تحمّل الدين تكون في الغالب أعلى في البلدان التي لديها معدلات كبيرة من المدخرات الخاصة.

٣٢ - ويستهدف 'إطار القدرة على تحمّل الدين' الموضوع لأجل البلدان المنخفضة الدخل، بالاشتراك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، معالجة هذه التحديات بالبدء بتقدير المسلك الطويل الأجل لمؤشرات مديونية عديدة ثم دراسة احتمال تجاوز هذه المؤشرات للعتبة الخاصة بكل بلد المستندة إلى سجل 'التقييم القطري السياسي العام والمؤسسي' الذي أعده البنك الدولي. وهذا النهج لا يستبعد نشوء إسقاطات النمو من داخل تراكم الديون، ولكن هذه الممارسة لا تتبع في الوقت الحالي. وعندئذ تُستخدم هذه الممارسة لفرض قيود على القدرة على اقتراض البلدان المنخفضة الدخل التي تعتبر معرّضة بشدة لمخاطر إجهاد المديونية. وقد أبرزت التقارير السابقة مشكلات عديدة متصلة بهذا النهج؛ لا سيما فيما يختص باستعمال سجل التقييم القطري السياسي العام والمؤسسي لتحديد عتبات المديونية (انظر A/63/181).

٣٣ - إلا أنه كانت هناك مناقشة محدودة بشأن الحقيقة القائلة بأن التقديرات الطويلة الأجل اللازمة لإطار القدرة على تحمّل الدين تفتقر تقريباً إلى المحتوى المعلوماتي. ولذلك، تُتخذ قرارات سياسة عامة هامة استناداً إلى إشارات بالغة الضجيج. ويدرك واضعو الإطار هذه المشكلة إدراكاً تاماً، وما برحوا يحاولون علاجها بتكميل إسقاط خط الأساس للإطار بسلسلة اختبارات للإجهاد. إلا أن هذا الحل لا يدرس التفاعلات المعقدة بين مختلف الصدمات. وعلاوة على ذلك، فإن اختبارات الإجهاد هذه لا تركز إلا على ما يحدث عندما تكون الحالة أسوأ مما تذهب إليه تقديرات خط الأساس. ولذلك، يكون الإطار في غالب الأحيان مفرط التقييد فيما يختص بالحد من قدرة البلدان على الاقتراض. والنهج الذي من هذا القبيل لا يكون مناسباً إلا بافتراض عدم امتلاك البلدان عديداً من فرص الاستثمار المرتفع العائد التي لم تُستغل.

٣٤ - ومن ثم، يواجه واضعو السياسات ورطة. إذ يلزم أن تتخذ البلدان قرارات الاقتراض على أساس ممارسات استشرافية متعلقة بالقدرة على تحمّل الدين. إلا أنه نظراً لتزوع هذه الممارسات إلى إصدار إشارات ذات ضجيج قد تحاول البلدان تجنب أزمات المديونية باعتماد سياسات اقتراض مفرطة التقييد يمكن أن تعرقل النمو الطويل الأجل.

تجنّب أزمات الملاءة المالية بتحسين تكوين الديون

٣٥ - يتمثل أحد سبل الخروج من هذه الورطة في الاعتراف صراحة بالعجز عن تنفيذ التنبؤات الطويلة الأجل ثم التحرك قديماً للأمام لإعداد هيكل للديون يرتبط فيه السداد ارتباطاً واضحاً بقدرة البلد على الدفع. وزيادة استخدام الديون المقوّمة بالعملة المحلية، والدين المؤشر بالنواتج المحلي الإجمالي، والدين المؤشر بأسعار السلع الاستهلاكية يمكن أن تؤدي دوراً

هاماً في عزل البلدان عن الصدمات الخارجية وبذلك تزيد من القدرة على تحمّل الدين دون اللجوء إلى إسقاطات طويلة الأجل تكون مفضلة في معظم الأحيان (انظر A/62/151).

٣٦ - وبينما توجد فعلاً صكوك دين من هذا القبيل، فإنها غالباً ما تُستخدم استخداماً ناقصاً، وذلك يرجع أساساً إلى سببين، هما: الاختيار غير الملائم ومشكلات الاقتصاد السياسي^(٣). ويمكن أن تعزز جهات الإقراض الثنائية والمتعددة الأطراف استعمال عقود الدين التي تربط القدرة على الدفع بزيادة استعمال مثل هذه الصكوك وبتوعية الجمهور وصنّاع السياسات بفوائد مثل هذه الأنواع من عقود الدين^(٤).

تجنّب أزمات السيولة

٣٧ - يمكن أن تؤدي أزمات السيولة إلى توازنات متعددة. وفي أفضل الحالات المتصورة، يمتلك المقترض ذو الملاءة المالية إمكانية مستمرة للحصول على التمويل ويظل متمتعاً بالملاءة المالية. وفي أسوأ الحالات المتصورة، يمكن أن يدفع سحب الموارد المالية المفاجئ الناجم عن هلع المقرضين مقترضاً كان يمكن أن يكون متمتعاً بالملاءة المالية في ظروف أخرى نحو فقدان هذه الملاءة.

٣٨ - ويمكن تقليل مخاطر أزمات السيولة بسياسات محلية أو دولية. وتتألف السياسة المحلية الجوهرية من مراكمة احتياطات دولية، وهذه صورة من صور التأمين الذاتي. وإحدى مشكلات التأمين الذاتي هي كون تحمّل أعبائها ليس بمقدور كل البلدان. وفضلاً عن ذلك، قد تكون للتأمين الذاتي تكاليف مالية ضخمة إذا كان سعر الفائدة المحلي أعلى من السعر الذي يُدفع بشأن الأصول الاحتياطية (والمثال الواضح لذلك هو سندات حكومة الولايات المتحدة)^(٥). وبينما يعد التأمين الذاتي عن طريق مراكمة الاحتياطي عملاً رشيداً على الصعيد الوطني الانفرادي، فإنه يعد رداً عالمياً عديم الكفاءة للتصدي لأوجه الضعف العامة في النظام

(٣) للاطلاع على مناقشة مفصلة، انظر الحاشية ٢. وإضافة إلى ذلك، فإن الأونكتاد يقدم، عن طريق مشروعه الخاص بالحاسبة الإنمائية الذي يتناول بناء القدرات لمعالجة الآثار المالية للصدمات الخارجية وتخفيف آثار تغير المناخ عن طريق أدوات مبتكرة لإدارة المخاطر الدعم إلى مكاتب إدارة الديون المهتمة باستنباط تقنيات أسلم لإدارة المخاطر والتحرك نحو إصدار صكوك دين غير مستحق السداد.

(٤) لا تزال الوكالة الإنمائية الفرنسية في الطليعة فيما يختص بتصميم هذه الأنواع من العقود واستعمالها. انظر Daniel Cohen, Helene Djoufelkit-Cottenet, Pierre Jacquet and Cecile Valadier "Lending to the Poorest Countries: A New Counter-cyclical Debt Instrument" Working Paper No. 269 (باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٨).

(٥) للاطلاع على مناقشة بشأن تكاليف وفوائد تراكم الاحتياطي، انظر تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.09.II.D16).

العالمي للنقد والتمويل. ويمكن أن يقلل نظام مالي عالمي أكثر تماسكاً من الحاجة إلى التأمين الذاتي وأن يوجد إمكانية للإفراج عن موارد هامة.

٣٩ - وثمة حل أفضل كثيراً هو إنشاء مرفق حسن الأداء يُطلق عليه 'المقرض الدولي الذي يمثل الملاذ الأخير'، تكمله سياسات محلية ودولية لإدارة حسابات رأس المال تهدف إلى الحد من تدفقات رأس المال المزعزعة للاستقرار. ومرفق فعال من ذلك القبيل يمكنه تجنب احتلال التوازن بالالتزام بتوفير التمويل في حالة نشوء أزمة سيولة. إلا أنه لكي يتحقق له النجاح يلزم أن تتوفر لديه القدرة على تعبئة مبالغ ضخمة وتوفير التمويل عندما يفقد سائر الدائنين إلى القدرة على توفير مقدار الموارد اللازم لمعالجة أزمة سيولة واسعة النطاق أو الرغبة في توفيره.

٤٠ - ويحتاج مرفق 'المقرض الدولي الذي يمثل الملاذ الأخير' لكي يكون فعالاً إلى التميّز بثلاث خصائص، هي: السرعة؛ واليقين؛ والسلطة. وتتناقض المشروطة الكامنة في قروض صندوق النقد الدولي التقليدية مع الخصيصتين الأوليين. ويسم 'الحد الائتماني المرن' الجديد لدى صندوق النقد الدولي بخصيصتي السرعة واليقين اللازمين، لأنه يستطيع تقديم مبالغ ضخمة من التمويل السريع دون مشروطة لاحقة. وهذا يمثل بوضوح خطوة في الاتجاه السليم وليس مدهشاً أن يُوصف الحد الائتماني المرن بأنه أحد التغيرات الرئيسية في طريقة تعاون صندوق النقد الدولي مع أعضائه. إلا أن المشكلة الرئيسية لمرفق الحد الائتماني المرن هي أن شروطه الخاصة بالوضع السابق شديدة إلى حد يتعذر أن يحققه أي بلد تقريباً من البلدان المحتاجة إلى خدماته. في تموز/يوليه ٢٠١٠، لم يكن قد انضم إلى المرفق سوى ثلاثة بلدان (بولندا وكولومبيا والمكسيك).

٤١ - وقد أنشئ صندوق النقد الدولي بهدف حل أزمات موازين المدفوعات في بيئة اتسمت بثبات أسعار الصرف ومحدودية حراك رأس المال. وظل الصندوق بطيئاً في تكيفه مع عالم معولم مالياً متسم بأزمات حسابات رأس المال من عالم كانت فيه معظم الأزمات مدفوعة بعوامل جوهرية بطيئة مؤثرة في حساب البلد الجاري^(٦). وفضلاً عن ذلك، يعاني صندوق النقد الدولي من مشكلة مشروعية مرتبطة بهيكل ملكيته المتقادم. ولهذه الأسباب، تحركت بعض البلدان صوب ترتيبات التعاون النقدي الإقليمي التي تعترف صراحة بوجود عوامل خارجية عابرة للحدود تدرك بشكل أفضل الظروف والشواغل المعينة لدى البلدان الأعضاء. وبينما ينبغي تعزيز مثل هذه الترتيبات وتشجيعها، فإنها ليست ملائمة تماماً لمعالجة

(٦) هذا لا يعني أن السياسات الهادفة إلى الحد من اختلالات الحساب الجاري غير ضرورية. والنقطة الرئيسية في هذه السياسات هي إنشاء نظام لتجنب الانحرافات الكبيرة في سعر الصرف الحقيقي. وللإطلاع على اقتراح في هذا الاتجاه، انظر "تقرير التجارة والتنمية"، ٢٠٠٩.

الصدمات التي تؤثر على منطقة إقليمية بأكملها. ولذلك، ينبغي اعتبارها مكتملة لحل عالمي وليست بديلاً له.

معالجة أزمات الملاءة

٤٢ - تتسم أزمات الملاءة بتوازن فريد يحتاج في ظلّه المقترضون المفتقرون للملاءة إلى إعادة هيكلة ديونهم. وفي هذه الحالة، لا يستطيع مرفق 'مُقرض دولي' يمثل الملاذ الأخير أن يعيد إنشاء الملاءة دون أن يخسر أمواله، ولكن آلية منشأة لحل مشكلات الإعسار السيادي يمكن أن تسهل عملية من هذا القبيل تستهدف إعادة هيكلة الديون.

٤٣ - وكان الأونكتاد أول منظمة دولية تدعو إلى إجراء منظم لحل مشكلة الدين الخارجي للبلدان النامية بالاستناد إلى قانون الإفلاس الوطني، وذلك في ١٩٨٦. وفي أعقاب عمليات استبدال سندات ديون برادي، أدى الخوف من وجود عدد كبير من الدائنين المشتتين المتنوعين إلى مفاوضات طويلة مكلفة بشأن الديون إلى ظهور مقترحات عديدة تهدف إلى تقليل مشكلات العمل الجماعي. وتوجت المناقشة في ٢٠٠١ باقتراح صندوق النقد الدولي الداعي إلى إنشاء آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية.

٤٤ - وفيما بعد، رُفض إنشاء آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية، وكان البديل هو استعمال أحكام متعلقة بالعمل الجماعي. وشدد خصوم الآلية على أن إعادة هيكلة الدين المكفول ليست صعبة حسبما يُدعى غالباً، ورأوا أن إنشاء مثل هذه الآلية يمكن أن يضع العراقيل في سوق الديون الدولية لأن حالات الإعسار الباهظة تخلق رغبة في السداد، كما أن أية سياسة تهدف إلى تقليل تلك النفقات يمكن أن تقلص الإقراض الدولي أو تجعله أكثر تكلفة.

٤٥ - وهذه الحجج ضعيفة لأن أوجه عدم كفاءة النظام الجاري تتجاوز كثيراً انعدام التنسيق فيما بين الدائنين. وبطبيعة الحال، فإن وجود آلية نزيهة لحل مشكلات الإعسار السيادي يمكن أن يسهل إعادة هيكلة الديون، وذلك بقيامها بدور الوسيط بين المقرضين والمقترضين؛ ويتجنب مشكلة الصمود لتحقيق أعلى الأرباح الممكنة، تكفل توزيع المطالبات توزيعاً عاجلاً منصفاً. ولكن الداعي الحقيقي للاحتياج إلى مثل هذا الإصلاح هو أن اللانظام الراهن يؤدي إلى تدمير جسيم للقيمة. ولذلك يمكن ابتداء مؤسسات وسياسات يمكنها تقليل تكاليف حالات الإعسار بينما تزيد قيم استرجاع الديون المتعثرة مما يزيد من إمكانية الحصول على الائتمان ويقلل تكاليف الاقتراض العامة.

٤٦ - وفي أثناء أحداث الإعسار التقليدية، غالباً ما يفقد البلد المضار إمكانية الحصول على الائتمان الدولي، بما فيه الائتمان التجاري. وهذا يقلل صادرات البلد، وبفعل الحد من القدرة على الدفع يلحق الضرر بالمقرضين والمقترضين على السواء. وبينما يمكن تجنب تدمير القيمة

بتوفير تمويل للتعويض أثناء عملية هيكلة الديون، تستلزم هذه السياسة قدرة على تقديم القروض الجديدة على المطالبات القديمة وقدرة على فرض عمليات توقف للمدفوعات الدولية تحاشياً لضخ التمويل الجديد نحو الخارج. وبصفة أعم، فإن إمكانية إنشاء هيكل تراثي بشأن المطالبات القائمة والمقبلة يمكن أن تجنبنا تخفيف الديون في مرحلة ما قبل الإعسار وتسهل التمويل الحفاز في فترة ما بعد الإعسار.

٤٧ - وبينما تترع المؤلفات الاقتصادية إلى افتراض مؤداه أن البلدان تصاب بالإعسار في حالات كثيرة جداً وفي وقت مبكر جداً، توجد حالات تؤخر فيها البلدان الإعسار بصورة أدنى من الصورة المثلى، ربما لحماية سمعتها. ومرة أخرى، قد يؤدي هذا إلى تدمير القيمة لأن طول أمد أزمة ما قبل الإعسار قد يقلل القدرة على الدفع والرغبة فيه أيضاً. وينبغي وجود آلية للمصادقة على الحاجة إلى إعادة هيكلة الديون وتحديد تلك الحاجة كمياً، الأمر الذي يمكن أن يحمي سمعة المعسرين دون إرغامهم على المرور بعملية الإرجاء المؤلمة التي تنتهي بالإضرار بالداينين والمدينين على السواء.

٤٨ - وللتأكد، فإن هذه عمليات معقدة وصعوبتها تتضح إذا رأينا أن الضغوط السياسية الممكنة تكون في معظم الأحيان أكثر تساهلاً في حالة بلدان معينة. إلا أن هذا لا ينبغي أن يكون عُذراً للسكون. ومتوسط المدة التي تستغرقها عملية إعادة هيكلة الديون أربع سنوات، لذلك فهي عملية بطيئة ومكلفة وعديمة الكفاءة. والمشكلة شديدة الخطورة في البلدان المنخفضة الدخل حيث تستغرق إعادة هيكلة الديون التجارية وقتاً أطول بكثير مما تستغرقه في البلدان المتوسطة الدخل، وحيث لا تساهم إعادة هيكلة الديون في القدرة على تحمّل الدين (تخرج البلدان من حالة الإعسار بنسبة ديون أعلى في المتوسط من نسبة ديونها عند الدخول في تلك المرحلة).

٤٩ - وتحتاج مشكلات السيولة والملاءة إلى استجابات مختلفة ويمكن، من الناحية النظرية أن تعالجها مؤسسات مختلفة. إلا أن تلك المؤسسات يكمل بعضها بعضاً.

خامسا - تخفيف عبء الديون والمساعدة الإنمائية الرسمية

٥٠ - يمثل تخفيف عبء الديون والمساعدة الإنمائية الرسمية وسادة أمان شديدة الأهمية للبلدان النامية في أوقات العسر. وشهدت السنة الماضية تشجيع التقدم فيما يختص بتخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بها. إلا أنه نظراً للأزمة المالية العالمية وتقلّب تدفقات المعونة لا يزال هناك قلق بشأن ازدياد أوجه ضعف العديد من البلدان النامية فيما يتعلق بالمدونية.

تخفيف عبء الديون

٥١ - اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى تموز/يوليه ٢٠١٠، بلغ بلد واحد مرحلة القرار وبلغت ستة بلدان مرحلة الاكتمال في إطار المبادرة (المعززة) المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، واستفادت من تخفيف إضافي لعبء الديون في إطار المبادرات المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. ومن البلدان الأربعين المستحقة، هناك الآن ثلاثون بلداً بلغت مرحلة الاكتمال، وستة بلدان بلغت مرحلة القرار بينما لم تبدأ أربعة بلدان في المبادرة بعد. ويصنّف ما يقرب من جميع البلدان التي لم تكمل بعد المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون باعتبارها اقتصادات هشّة، حسب تصنيف البنك الدولي الذي يبيّن حاجتها إلى مساعدات إضافية للإسراع بالغوث.

٥٢ - وفي أثناء الفترة نفسها، عقد نادي باريس سبعة اجتماعات، خُصصت جميعها لمعالجة ديون البلدان المستفيدة من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٥٣ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، أعادت هايتي جدولة دينها لنادي باريس بعد الوصول في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ إلى مرحلة القرار في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وعلى أساس ثنائي وطوعي، قرر الدائون الأعضاء في نادي باريس تجاوز إلغاء الديون المعتاد في إطار المبادرة، وشطبوا مبلغاً إضافياً قدره ١٥٢ مليون دولار من دين هايتي الثنائي الرسمي، وبذلك شطبوا كامل الدين المستحق لنادي باريس. وفي أعقاب الزلزال المدمر الذي أصاب البلد في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أُعفيت هايتي من قدر كبير من ديونها المستحقة لدائنيها الثنائيين والمتعددي الأطراف^(٧).

٥٤ - وبلغت جمهورية أفريقيا الوسطى مرحلة الاكتمال في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وبذلك مهدت السبيل لاجتماع لنادي باريس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وعقب الإلغاءات في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإقدام عدد من الدائنين، على أساس ثنائي، على تخفيف إضافي لعبء ديون ذلك البلد، انخفض مجموع ديونه المستحقة للدائنين أعضاء نادي باريس من ٥٩,٣ مليون دولار في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ إلى ٣,٧ ملايين دولار عقب الاجتماع.

٥٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أبرمت جزر القمر اتفاقاً مع الدائنين أعضاء نادي باريس لإعادة جدولة ديون ذلك البلد وفقاً لـ "أحكام نابولي". وفضلاً عن ذلك، طُبقت معاملة استثنائية بحيث نقصت المدفوعات للدائنين أعضاء نادي باريس بنسبة ٨٠ في المائة فيما بين تموز/يوليه ٢٠٠٩ وحزيران/يونيه ٢٠١٢. والتزم الدائون أعضاء نادي باريس

(٧) للاطلاع على تقييم لحالة مديونية هايتي وقت الزلزال، انظر UNCTAD. Policy Briefs No. 11, "Haiti's recovery should start with canceling its debt." كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، متاح على الموقع www.unctad.org.

بمؤالة تخفيف عبء الدين، أي بإحداث تخفيض إضافي بنسبة ٥٠ في المائة من خدمة الدين المستحق، متى بلغ البلد مرحلة القرار في إطار 'المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون'.

٥٦ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، توصلت جمهورية الكونغو الديمقراطية مع الدائنين أعضاء نادي باريس إلى اتفاق لإعادة جدولة مدفوعاتها سداداً لديونها المستحقة فيما بين ٢٠٠٩ و ٢٠١٢. وأعيدت جدولة الدين المقيّد بتاريخ ما قبل الخصم، وذلك في إطار 'أحكام كولونيا'، مما أسفر عن تخفيف عبء الديون بنسبة ٩٠ في المائة أثناء فترة التثبيت. وفضلاً عن ذلك، عولج الدين المسجل في تاريخ لاحق للخصم بإدراج تأجيل للمتأخرات المستحقة على الدين القصير الأجل.

٥٧ - وعقب بلوغ أفغانستان مرحلة الاكتمال في إطار 'المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون' في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، اجتمع الدائنون أعضاء نادي باريس مع ممثلي ذلك البلد في آذار/مارس ٢٠١٠. وحصلت أفغانستان على شطب بنسبة ١٠٠ في المائة من الدين المسجل في تاريخ سابق على الخصم، وشمل ذلك إلغاءات إضافية للديون أقرها الدائنون بصورة طوعية وعلى أساس ثنائي. ويشمل الاتفاق المبرم مع الدائنين أعضاء نادي باريس حكماً يتعلق بإمكانية مقارنة المعاملة.

٥٨ - وفي آذار/مارس ٢٠١٠، عُقد اجتماع لنادي باريس من أجل النظر في حالة ديون الكونغو بعد وصولها في كانون الثاني/يناير مرحلة الاكتمال في 'المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون'. وحصل ذلك البلد على إلغاء تام لمجموع ديونه المستحقة، واقرن ذلك باشتراط المداومة على إبلاغ أمانة نادي باريس بالتقدم المحرز مع الدائنين الآخرين طوال السنوات الثلاث التالية. وأبرز الاجتماع الدور المثير للجدل الذي تؤديه الصناديق المشبعة في النظام المالي الدولي. وكانت المبالغ موضع الحديث كبيرة، إذ قاربت الـ ٥٠٠ مليون دولار، وحصلت الكونغو على حد أدنى للخصم على هذه المبالغ.

٥٩ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، أبرمت غينيا - بيساو اتفاقاً مع الدائنين الأعضاء في نادي باريس لإعادة دينها وفقاً لـ 'أحكام كولونيا'، وبذلك قللت بنسبة ٩٨ في المائة خدمة الدين المستحقة فيما بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ و كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وكجزء من الاتفاق، حصل البلد على تأجيل حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ لمدفوعاته المتعلقة بدينه القصير الأجل ودينه المسجل بتاريخ لاحق للخصم، يتضمن تأجيلاً لفائدة تأجيل السداد. وكان الهدف من هذه المعاملة تقديم الدعم لجهود التكيف في غينيا - بيساو حتى تصل إلى مرحلة الاستكمال في إطار 'المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون'.

٦٠ - ولا تزال محدودية اشتراك الدائنين الرسميين غير الأعضاء في نادي باريس في عملية تخفيف عبء الديون وفي دعاوى الدائنين التجاريين تحول دون تقليل مخاطر نشوء صعوبات خدمة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كي تصل إلى الحد الأدنى. وقد دعا الأونكتاد

مراراً المجتمع الدولي إلى معالجة المشاكل الناشئة عن إجراءات مقاضاة الصناديق الجشعة وطبيعة أنشطتها المثيرة للاضطراب، لا سيما في سياق المبادرة السالفة الذكر. ورغم وجود دلائل تشير إلى أن صندوق النقد الدولي يبحث حالياً سُبُل تقديم المساعدة مستقبلاً للبلدان التي تواجه مطالبات الصناديق الجشعة، لا يبدو واضحاً في هذه المرحلة ما قد تنطوي عليه هذه المساعدة وما إذا كانت كافية لمعالجة المشاكل التي من هذا القبيل مستقبلاً.

٦١ - وسيشيل مثال على نجاح التنسيق بين الدائنين الثنائيين، والمقرضين التجاريين، والمقرضين المتعددي الأطراف. وقد دخلت سيشيل الأزمة العالمية باختلالات كبيرة، وفي الفصل الثالث من ٢٠٠٨ عجزت عن سداد المستحقات المتعلقة بسنداها الخارجية. وعقب هذا العجز عن السداد، عُقد اجتماع لنادي باريس في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وأدى إلى اتفاق ينطوي على إعادة جدولة الديون وتخفيض القيمة الحالية الصافية (انظر A/64/167، الفقرة ٣٨). وفتح اتفاق نادي باريس الطريق لمبادلة السندات بنجاح في شباط/فبراير ٢٠١٠، وهو ما يسّرهُ ضمان جزئي للائتمان قدمه مصرف التنمية الأفريقي.

٦٢ - ولا تزال هناك ستة بلدان على الأقل من بلدان المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون دخلت مرحلة ما بعد الاستكمال وتواصل إظهار دلائل على وجود إجهاد مديونية، وهناك ثلاثة بلدان لا يُتوقع لها أن تصل في الأجل المتوسط إلى وضع البلدان القادرة على تحمّل الدين. ويلزم استمرار وزيادة إمكانية الحصول على التمويل الميسر لمواصلة الاحتفاظ بالقدرة على تحمّل الدين بعد مرحلة الاكتمال على مدى الأجل الأطول. وعلى ضوء العواقب السلبية للأزمة العالمية، ينبغي بذل الجهود لضمان استفادة كافة البلدان المستحقة من تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بتلك البلدان والمبادرات المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون.

المساعدة الإنمائية الرسمية

٦٣ - توفر المساعدة الإنمائية الرسمية مصدراً مهماً لتمويل البلدان الأقل نمواً، لا سيما للسعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لأنها تفتقر غالباً إلى الحيز الذي يسمح لها بتوسيع قاعدتها الضريبية، بينما تواجه تقلبات شديدة في نمو الناتج المحلي الإجمالي ولا تملك سوى قواعد إيرادات هشة. وقد وُجّهت إلى المانحين نداءات متكررة كي يزيدوا من إسهامات المساعدة الإنمائية الرسمية لتبلغ الهدف المحدد البالغ ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، وهو الهدف الذي تأكد مرة أخرى في مؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٠.

٦٤ - وشهد صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية التي سدها المانحون إلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٠,٦٧ في المائة بالأسعار السوقية، بحيث بلغت ١٢٣ بليون دولار في ٢٠٠٩. وبينما أوفى بعض المانحين بالتزاماتهم القائمة بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية وزادوا بالتالي نفقاتهم بهذا الصدد، قابلت تلك الزيادات اقتطاعات كبرى من جانب بعض كبار المانحين الأعضاء

في تلك اللجنة. ونظراً لأن الأزمة المالية العالمية لا تزال في مرحلة التمدد، توحى الأدلة المستمدة من واقع الأزمات الماضية بأن من المرجح تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية في ٢٠١٠^(٨). والواقع أن بعض المانحين قد خفضوا بالفعل قيمة بنود ميزانياتهم المخصصة للمعونة الخارجية.

٦٥ - ووفقاً لتقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لا يُحتمل تحقيق أهداف المعونة المحددة في غلين إيغلز المتمثلة في زيادة المعونة إلى البلدان النامية بمبلغ قدره ٥٠ بليون دولار لتصل إلى ١٣٠ بليون دولار، وزيادتها إلى أفريقيا بمبلغ ٢٥ بليون دولار بحلول ٢٠١٠ (بأسعار ٢٠٠٤ الثابتة). وتذهب تقديرات تلك المنظمة إلى أن الهدف الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية سيشهد عجزاً قدره ١٤ بليون دولار وسيكون هناك عجز بالنسبة لأفريقيا في ٢٠١٠ قدره ١٧ بليون دولار. وإضافة إلى ذلك، فإن من المرجح إلى أقصى الحدود أن تشهد حصة المعونة الموجهة إلى البلدان الأقل نمواً انخفاضاً شديداً بالمقارنة بالحد الأدنى المرتأى البالغ ٠,٠٩ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمانحين. ونظراً للتحديات الهائلة في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وللدور الهام الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في البلدان الأقل نمواً، يمثل العجز المقدر في أهداف المعونة المتلزم بها نكسة خطيرة لهدف الحد من الفقر في أفقر الدول.

٦٦ - ويُنظر باطراد إلى نوعية المعونة وطرائق تقديمها على أنها بأهمية حجم المعونة. وتزايد الاهتمام بضمان تنسيق جهود المانحين ومواءمتها لزيادة الأثر الممكن أن تحدثه المعونة. وتضمن كل من 'خطة عمل أكرا' (A/63/539، المرفق) و'إعلان باريس بشأن فعالية المعونة' أهدافاً لفعالية المعونة المقررة لعام ٢٠١٠.

٦٧ - وأحرز قدر كبير من التقدم نحو تحرير المعونة من الشروط، وبحلول ٢٠٠٧ كان ٧٩ في المائة من المعونة الثنائية الممنوحة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية يقدمون دون شروط. وكان هناك قدر أقل من التقدم في مجال زيادة إمكانية التنبؤ بالمعونة. وازداد عدم اليقين بشأن المعونة، الذي يُقاس بحجم الفجوة بين الالتزامات والنفقات، زيادة كبيرة منذ ٢٠٠٢، وكذلك الأمر بالنسبة لإمكانية تقلب المعونة، ولم تظهر أية دلائل على حدوث تحسن. بل إن الحالة قد تزداد سوءاً إذا تأثرت المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات المقبلة تأثراً سلبياً بآخر تدابير التقشف المالي.

٦٨ - وهناك اتجاهات تدعو إلى القلق في الوقت الذي توجد فيه أدلة تشير إلى أن عدم التيقن من المعونة وإمكانية تقلب المعونة يتركان، سوياً، أثراً سلبياً على فعالية المعونة وعلى النمو الاقتصادي. ويمكن تعزيز إمكانية التنبؤ بتدفقات المعونة، وذلك بتمويل المعونة من حصائل الفائدة على الهبات المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية.

(٨) انظر "UNCTAD Policy Briefs No. 7 "Keeping ODA afloat: no stone unturned"، آذار/مارس ٢٠٠٩، متاح على الموقع www.unctad.org.

٦٩ - وبينما تحتل المعونة المخصصة للحد من الفقر والمعونة الإنمائية موضع القلب من الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي ألا تأتي مضاعفة جهود المعونة المخصصة لتلك الأهداف على حساب المساعدة الإنمائية الرسمية للهياكل الأساسية الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية. كما يستلزم التقدم في مجال فعالية المعونة زيادة حصة المعونة الموجهة إلى تنمية القدرات الإنتاجية والهادفة إلى حفز التغيير الهيكلي والنمو الاقتصادي. ويمكن أن تكون تدفقات المعونة الموجهة إلى القطاعات الاقتصادية والهياكل الأساسية حافزاً للتآلفات بين القطاع العام والقطاع الخاص (مثلما هو الحال في 'الاتحاد المعني بالهياكل الأساسية في أفريقيا') وأن تكون دافعاً للاستثمار المحلي.

سادسا - استنتاجات متعلقة بالسياسة العامة

٧٠ - تمثلت إحدى المفاجآت السارة المتولدة عن الأزمة المالية العالمية في مرونة العديد من البلدان النامية. إلا أن هذه المرونة تنطوي على مخاطرة تتمثل في كونها قصيرة العمر إذا أخفق الانتعاش الاقتصادي واستنفدت البلدان النامية حيزها المحدود في مجال السياسات العامة. وعلى وجه التحديد، فإن البلدان النامية تستنفد حيزها المالي سريعاً مما يرغمها على الدخول في انكماش مالي ذي أثر معاكس. وتعرض للمخاطر الشديدة البلدان الأقل نمواً والبلدان ذات الاقتصادات المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل التي يشوبها الضعف. ومن المحتم أن يواصل المجتمع الدولي دعم هذه البلدان بالمنح، وزيادة إمكانية الحصول على التمويل الميسر، والحصول، عند الضرورة، على تخفيف لأعباء الدين. ولا ينبغي استخدام مشكلات الميزانية في الاقتصادات المتقدمة لتبرير الاقتصار من المعونة الخارجية، التي تستحوذ فعلاً على جزء ضئيل من مجموع النفقات المالية لمعظم البلدان المانحة. والتراجع عن الالتزام بالمعونة والتخلي عن التضامن العالمي، بينما يعاني العديد من البلدان النامية من صدمات خارجية سلبية كبيرة، يمثلان سياسة قصيرة النظر لا يمكن أن تؤدي إلا إلى الخسران المبين.

٧١ - وأزمات المديونية تكون في الغالب الأعم باهظة التكلفة ومثيرة للاضطراب، لا سيما بالنسبة للفئات الفقيرة وغيرها من الفئات الاجتماعية الضعيفة. كما تخلف أزمات المديونية أثراً سلبياً على إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الصحية، بحيث تقلل تراكم رأس المال البشري والنمو الاقتصادي الطويل الأجل. ولذلك، يمكن أن تسفر السياسات الهادفة إلى التخفيف من شيوخ أزمات المديونية وتكلفتها عن مكاسب عظيمة من حيث الحد من الفقر، كما يمكن أن تؤدي دوراً رئيسياً في الإسهام في التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والسياسات من هذا القبيل تنطوي على تشجيع طرح صكوك مديونية أحدث وأكثر أماناً؛ وتنظيم يهدف إلى تقليل تدفقات رأس المال المزعزع للاستقرار؛ وإنشاء مرفق إقراض دولي فعال يمثل ملاذاً أخيراً؛ وتصميم مجموعة مبادئ توجيهية تهدف إلى الحد من أزمات الملاء بتعزيز الاقتراض السيادي المسؤول وإقراض الجهات السيادية إقراضاً يتسم بالمسؤولية؛ وتصميم آلية لمعالجة أزمات المديونية السيادية (انظر القرار ٣٠٣/٦٣).

٧٢ - وإضافة إلى وضع سياسات جديدة للتخفيف من تكلفة أزمات المديونية، يلزم أيضاً استعراض للسياسات وأطر العمل الموجودة. وعلى وجه التحديد، يلزم استعراض لاستعمال صناديق التسوية المعينة ودورها على ضوء دورها الرئيسي في تقرير تيسر الموارد وشروط تسليمها إلى البلدان النامية.

٧٣ - وبينما يعد إصلاح الهيكل المالي على هدي الخطوط المحملة أعلاه مهمة عسيرة تنطوي على مشكلات تقنية وسياسية عديدة، توجد إجراءات عديدة سهلة التنفيذ يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على الاستقرار العام. ومثال ذلك جمع البيانات والإبلاغ عنها. وبينما يُعتبر امتلاك بيانات شاملة حسنة التوقيت بشأن حجم الديون وتنفيذها شرطاً ضرورياً لبناء نظم إشعار مبكر تهدف إلى الحد من آثار أزمات المديونية، لا توجد بيانات شاملة للبلدان متعلقة بحجم الدين الخارجي للبلدان النامية إلا البيانات المتأخرة عاماً واحداً، ولا توجد مجموعة بيانات شاملة للبلدان شاملة الطابع تغطي حجم وتكوين الدين المحلي (حسب العملة والاستحقاق)؛ وغالباً ما يستحيل العثور على المعلومات المتعلقة بالديون دون القطرية. وينبغي أن يضاعف القطاع الرسمي جهوده لجمع هذه البيانات وتعميمها، وينبغي أن يزيد المانحون دعمهم لبرامج التعاون التقني الهادفة إلى زيادة قدرة مكاتب إدارة الديون على الإبلاغ عن إحصائيات الديون الحسنة التوقيت، الشاملة، الدقيقة^(٩). وهذا ميدان يغيب الناشطون المهتمون بالديون عن التواجد فيه غياباً شديداً. وقد تبدو الإحصائيات جافة ومملة، ولكن البيانات الجيدة تساعد على وضع سياسات عامة جيدة وبناء مكاتب إحصائية جيدة قد تكون من حيث الإسهام في التنمية أكثر فعالية من أنشطة سياسة عامة أخرى أكثر لفتاً للأنظار.

(٩) البرنامج الرئيسي للمساعدة التقنية في هذا المجال هما برنامج الأونكتاد المسمى 'نظام إدارة الديون والتحليل المالي'، و'قسم إدارة الديون' التابع لأمانة الكومنولث. كما يمكن تقليل شيع أزمات المديونية بتحسين الهيكل الإداري وزيادة القدرة التقنية لمكاتب إدارة الديون في البلدان النامية. ويؤدي 'مرفق إدارة الديون' بالبنك الدولي دوراً هاماً في تقييم أداء إدارة الديون وفي تقديم المشورة إلى البلدان لأجل تنفيذ استراتيجيات مناسبة لإدارة الديون.

المرفق

مؤشرات الدين الخارجي

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

كافة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال						
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦-٢٠٠٥	١٩٩٩-١٩٩٥	١٩٩٤-١٩٩٠	
٣ ٧٤٩,٨	٣ ٧٢٠,٠	٣ ٤٤٨,٠	٢ ٤٣٦,٠	٢ ٠٤٣,٨	١ ٤٢٦,٢	المجموع الإجمالي للديون
٢ ٨٧٤,٨	٢ ٨٤٦,٠	٢ ٥٧٩,٠	١ ٩٥١,٢	١ ٦٤٢,٢	١ ١٥٥,٦	الدين طويل الأجل
٧٤,٠	٧٥,٦	٧٤,٥	٦٢,٢	٥٤,٣	٤٧,١	خاص (حصة)
٤٩,٨	٥١,٦	٤٨,٢	٣٢,٣	٢١,٨	٨,٦	خاص غير مضمون (حصة)
٨٢١,٧	٨٤٣,٦	٨٥٦,٩	٤١٣,٣	٣٣٥,٧	٢٣٣,٤	الدين القصير الأجل
-	٧٥,٩	٧٤,٠	٨٩,٠	١١٦,٠	١١٤,٥	التأخرات
-	٦٠٢,٣	٥٣٩,٩	٤٠٣,٦	٢٦٣,٩	١٤١,٧	خدمة الديون
٤ ٨٩٣,١	٤ ٣٣٠,٩	٣ ٨٥٢,٧	١ ٤٣٢,٦	٥٥٤,٨	٢٥٣,٨	الاحتياطيات الدولية
						مؤشرات الدين (النسبة المئوية)
-	١٠,٤	١١,٣	١٦,٨	٢١,٣	١٩,٤	خدمة الديون/الصادرات
٨٢,٤	٦٤,١	٧١,٥	١٠٠,١	١٦٢,٣	١٩٤,٦	مجموع الديون/الصادرات
-	٣,٦	٣,٩	٥,٣	٥,٠	٣,٧	خدمة الديون/الدخل القومي الإجمالي
٢٣,٥	٢٢,٠	٢٤,٥	٣١,٨	٣٨,٣	٣٧,٠	مجموع الديون/الدخل القومي الإجمالي
٥٨١,٠	٥٠٣,٧	٤٤٠,٥	٣٤٠,٢	١٦٢,١	١٠٤,٠	الاحتياطيات/الدين القصير الأجل
٢٩,٤	٣٢,٢	٣٢,٢	٢٤,٧	١٩,٣	١٤,٢	الاحتياطيات/العملة والودائع تحت الطلب والودائع لأجل لدى المصارف التجارية

أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء						
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦-٢٠٠٥	١٩٩٩-١٩٩٥	١٩٩٤-١٩٩٠	
١٨٥,١	١٩٦,٠	١٨٩,٠	٢١٠,٧	٢٢٦,٦	١٩٠,٤	المجموع الإجمالي للديون
١٤٥,٦	١٤٣,٠	١٤١,٠	١٧٣,١	١٧٧,٤	١٥٦,٨	الدين طويل الأجل
٣٢,٠	٣٣,٣	٣٤,١	٢٢,٤	٢٤,٠	٢٤,٦	خاص (حصّة)
١٠,٢	١٠,٠	١١,٦	٥,٦	٥,٦	٤,٢	خاص غير مضمون (حصّة)
٣٣,٣	٤٨,٤	٤٤,٧	٣١,٦	٤١,٣	٢٦,٤	الدين القصير الأجل
-	٣٥,٤	٣٧,٥	٤٠,٣	٦٠,١	٤٠,٤	التأخرات
-	١٣,٦	١٨,٨	١٤,٩	١٤,٧	١٠,٠	خدمة الديون
١٥٠,٨	١٥١,٢	١٤١,٥	٥٦,٦	٢٤,٦	١٤,٨	الاحتياطيات الدولية
						مؤشرات الدين (النسبة المئوية)
-	٣,٤	٥,٨	٩,٢	١٥,٢	١٢,٧	خدمة الديون/الصادرات
٦٦,٦	٤٩,٣	٥٧,٠	١٢٥,١	٢٣٤,٨	٢٤٣,٩	مجموع الديون/الصادرات
-	١,٤	٢,٣	٣,٣	٤,٥	٣,٤	خدمة الديون/الدخل القومي الإجمالي
٢١,٤	٢٠,٣	٢٢,٤	٤٤,٧	٦٩,٥	٦٥,٩	مجموع الديون/الدخل القومي الإجمالي
٤٥٢,٧	٣٢٧,٥	٣٣٢,٩	١٨٧,٤	٦١,٨	٥٨,٤	الاحتياطيات/الدين القصير الأجل
٣١,٤	٣٧,٧	٣٤,٧	٢٨,٦	٢١,١	١٣,٥	الاحتياطيات/العملة والودائع تحت الطلب والودائع لأجل لدى المصارف التجارية

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا						
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦-٢٠٠٥	١٩٩٩-١٩٩٥	١٩٩٤-١٩٩٠	
١٣٠,٧	١٣٢,٠	١٤١,٠	١٣٠,١	١٣١,٠	١٢٤,٤	المجموع الإجمالي للديون
١١١,٣	١١١,٠	١١٨,٠	١١١,١	١١٤,٤	١٠٣,٦	الدين الطويل الأجل
٣٥,٥	٣٩,٧	٤٠,٩	٣٥,١	٢٦,١	٣٧,٣	خاص (حصّة)
٥,٦	٥,٣	٥,٢	٤,٠	١,٦	٠,٨	خاص غير مضمون (حصّة)
١٩,٢	٢٠,٠	٢٣,٥	١٧,٤	١٣,٩	١٩,١	الدين القصير الأجل
-	٠,٣	٠,٣	٠,٨	٢,٣	٤,٩	المتأخرات
-	٢١,١	١٩,٣	١٩,٤	١٨,٠	١٧,٧	خدمة الديون
٤٦٤,١	٤٥٢,٩	٣٨٢,٨	١٦١,٦	٦١,١	٣٤,٤	الاحتياطيات الدولية
-						مؤشرات الدين (النسبة المئوية)
	٦,٠	٦,٦	١٣,٠	٢٥,٢	٢٩,٣	خدمة الديون/الصادرات
٤٨,٧	٣٧,٥	٤٨,٠	٨٦,٩	١٨٣,٦	٢٠٦,٣	مجموع الديون/الصادرات
-	٢,٥	٢,٧	٤,٥	٥,٩	٧,٩	خدمة الديون/الدخل القومي الإجمالي
١٥,٢	١٥,٣	١٩,٦	٣٠,٤	٤٢,٧	٥٥,٣	مجموع الديون/الدخل القومي الإجمالي
١ ٧٩٩,٥	١ ٧٠٧,٩	١ ٢٠٨,٠	٦٩٣,٨	٣٢٢,٠	١٢١,٠	الاحتياطيات/الدين القصير الأجل
٥٦,٥	٦١,٠	٥٨,٠	٤٥,٦	٢٧,٤	١٨,٨	الاحتياطيات/العملة والودائع تحت الطلب والودائع لأجل لدى المصارف التجارية

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي						
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦-٢٠٠٥	١٩٩٩-١٩٩٥	١٩٩٤-١٩٩٠	
٩١٥,٣	٨٩٤,٠	٨٣٩,٠	٧٥٧,٣	٦٧٢,٤	٤٦٨,٨	المجموع الإجمالي للديون
٧٧٥,٥	٧٣٥,٠	٦٨٤,٠	٦٣٥,١	٥٢٩,٨	٣٦١,٨	الدين طويل الأجل
٨٠,٩	٨٣,١	٨٣,٣	٧٩,١	٧٤,٩	٦٥,٨	خاص (حصّة)
٤٢,٩	٤٣,٩	٤١,٨	٣٥,٨	٣١,٣	١٢,١	خاص غير مضمون (حصّة)
١٣٨,٦	١٥٨,٠	١٥٤,٠	٩٧,٢	١٢٠,٠	٩١,٣	الدين القصير الأجل
-	٢٨,١	٢٥,١	٢٠,١	١٠,٨	٤٠,٢	التأخرات
-	١٥٥,٠	١٥٣,٠	١٥٨,١	١١٦,٥	٤٩,٣	خدمة الديون
٥٣٧,٠	٤٨٦,٧	٤٣٧,٤	٢٠٤,٣	١٥٣,٦	٨٣,٢	الاحتياطيات الدولية
						مؤشرات الدين (النسبة المئوية)
-	١٥,٦	١٨,٠	٣١,٦	٣٧,٨	٢٧,٦	خدمة الديون/الصادرات
١١٦,١	٨٩,٩	٩٨,٤	١٤٩,٦	٢١٥,٩	٢٥٧,٩	مجموع الديون/الصادرات
-	٣,٨	٤,٤	٧,٦	٦,٤	٤,١	خدمة الديون/الدخل القومي الإجمالي
٢٣,٩	٢١,٨	٢٤,٠	٣٥,٨	٣٦,٧	٣٨,٤	مجموع الديون/الدخل القومي الإجمالي
٣٨٧,٠	٣٠٦,٦	٢٨٢,٧	٢٠٩,٦	١٢٧,٢	٨٩,٣	الاحتياطيات/الدين القصير الأجل
٢٠,٤	٢٤,٦	٢١,٢	١٩,٩	٢٣,٥	١٥,١	الاحتياطيات/العملة والودائع تحت الطلب والودائع لأجل لدى المصارف التجارية

شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ						
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦-٢٠٠٥	١٩٩٩-١٩٩٥	١٩٩٤-١٩٩٠	
٧٩١,٧	٧٧٢,٠	٧٥٠,٠	٥٦٤,٠	٥٠٩,٦	٣٠٠,٤	المجموع الإجمالي للديون
٤٨٩,٥	٤٩٧,٠	٤٦٠,٠	٤٠٧,٤	٣٩٦,٠	٢٣٩,٦	الدين طويل الأجل
٦١,٢	٦١,١	٦١,٦	٥٧,٣	٥٩,٣	٤٧,٥	خاص (حصة)
٤٣,٨	٤٤,٥	٤٣,٩	٣٤,٩	٣٢,٢	١٥,٦	خاص غير مضمون (حصة)
٣٠٢,٠	٢٧٤,٠	٢٩٠,٠	١٤٥,٩	١٠٥,٥	٥٩,٢	الدين القصير الأجل
-	٧,٠	٧,٠	١٤,٧	١٥,٤	٨,٤	المتأخرات
-	٩٦,٩	٩٣,١	٨٣,٧	٦٢,٨	٣٧,٤	خدمة الديون
٢٧٠٦,٤	٢٢٦٦,٥	١٨٣٥,٥	٦٦٦,٢	٢١٨,٥	٩٠,٠	الاحتياطيات الدولية
						مؤشرات الدين (النسبة المئوية)
-	٤,٢	٤,٧	٨,٦	١٣,٦	١٦,٢	خدمة الديون/الصادرات
٤٠,٤	٣٣,١	٣٧,٦	٥٨,٢	١١٠,٥	١٣٠,٢	مجموع الديون/الصادرات
-	١,٧	٢,١	٣,٥	٤,٤	٤,٦	خدمة الديون/الدخل القومي الإجمالي
١٣,٣	١٣,٨	١٦,٨	٢٣,٤	٣٥,٥	٣٧,٢	مجموع الديون/الدخل القومي الإجمالي
٨٩٦,٣	٨٢٦,١	٦٣٣,١	٤٥٦,٣	٢٠٧,٣	١٥٢,٠	الاحتياطيات/الدين القصير الأجل
٢٧,٣	٢٨,٨	٢٨,٧	٢٠,٧	١٥,١	١٣,٤	الاحتياطيات/العملة والودائع تحت الطلب والودائع لأجل لدى المصارف التجارية

جنوب آسيا						
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦-٢٠٠٥	١٩٩٩-١٩٩٥	١٩٩٤-١٩٩٠	
٣١٧,٢	٣٢٦,٠	٢٨٩,٠	١٨٢,٠	١٥٥,٠	١٣٧,٨	المجموع الإجمالي للديون
٢٥٩,٠	٢٧٠,٠	٢٤٣,٠	١٧٠,٦	١٤٣,٤	١٢١,٦	الدين الطويل الأجل
٤٢,٨	٤٨,٦	٤٧,٦	٣٦,٧	٢٧,٩	٢٤,٧	خاص (حصّة)
٣٥,٩	٤١,١	٤٠,٥	٢٤,٦	٧,١	٢,٧	خاص غير مضمون (حصّة)
٤٩,١	٥١,٣	٤٣,٧	٨,٩	٨,٣	٩,٧	الدين القصير الأجل
-	٠,٣	٠,٤	٠,٢	٠,٥	٠,١	التأخرات
-	٣٦,٦	٤٣,٧	٢٢,١	١٦,٦	١٢,١	خدمة الديون
٢٩٤,٧	٢٦٧,٠	٢٩٣,٣	١١١,٩	٣١,٣	١٣,٦	الاحتياطيات الدولية
						مؤشرات الدين (النسبة المئوية)
-	١٠,٥	١٥,٤	١٥,٩	٢٥,٠	٢٩,٧	خدمة الديون/الصادرات
١٠٦,٥	٩٣,٣	١٠٠,٧	١٣١,٢	٢٣٤,٠	٣٣٨,٩	مجموع الديون/الصادرات
-	٢,٤	٣,٠	٢,٧	٣,٢	٣,٢	خدمة الديون/الدخل القومي الإجمالي
٢٠,٢	٢١,٣	٢٠,٠	٢٢,٤	٢٩,٥	٣٦,٦	مجموع الديون/الدخل القومي الإجمالي
٥٩٩,٧	٥٢٠,٨	٦٧٢,٠	١ ٢٦٣,٥	٣٧٥,١	١٤٠,٦	الاحتياطيات/الدين القصير الأجل
٢٣,٩	٢٦,٣	٢٨,٤	٢٢,٧	١٣,٣	٨,٤	الاحتياطيات/العملة والودائع تحت الطلب والودائع لأجل لدى المصارف التجارية

أوروبا ووسط آسيا						
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦-٢٠٠٥	١٩٩٩-١٩٩٥	١٩٩٤-١٩٩٠	
١ ٤٠٩,٧	١ ٤٠٠,٠	١ ٢٤٠,٠	٥٩١,٩	٣٤٩,٢	٢٠٤,٤	المجموع الإجمالي للديون
١ ٠٩٣,٩	١ ٠٩٠,٠	٩٣٣,٠	٤٥٣,٩	٢٨١,٢	١٧٢,٢	الدين طويل الأجل
٩١,٧	٩٢,٩	٩١,٩	٧٤,٣	٥٢,٥	٤٩,١	خاص (حصة)
٧٠,٦	٧٢,٨	٦٨,١	٤٥,٠	١٥,٢	٤,٦	خاص غير مضمون (حصة)
٢٧٩,٥	٢٩٢,٠	٣٠١,٠	١١٢,٢	٤٦,٨	٢٧,٦	الدين القصير الأجل
-	٤,٧	٣,٧	١٣,٠	٢٧,٠	٢٠,٦	المتأخرات
-	٢٧٩,٠	٢١٢,٠	١٠٥,٣	٣٥,٤	١٥,١	خدمة الديون
٧٤٠,٢	٧٠٦,٦	٧٦٢,٣	٢٣٢,١	٦٥,٧	١٧,٨	الاحتياطيات الدولية
						مؤشرات الدين (النسبة المئوية)
-	٢٠,٦	٢٠,٣	٢١,٤	١٤,٤	-	خدمة الديون/الصادرات
١٤٧,٦	١٠٢,٦	١١٨,٠	١١٨,٢	١٣٧,٧	-	مجموع الديون/الصادرات
-	٧,٤	٧,٠	٧,٦	٤,١	-	خدمة الديون/الدخل القومي الإجمالي
٤٨,٥	٣٦,٩	٤٠,٦	٤١,٧	٣٨,٩	-	مجموع الديون/الدخل القومي الإجمالي
٢٦٤,٨	٢٤٦,٠	٢٥٥,٨	٢١٢,٤	١٤٩,٩	-	الاحتياطيات/الدين القصير الأجل
٤٧,١	٤٩,٥	٥٣,٢	٤٥,٩	٣١,٧	-	الاحتياطيات/العملة والودائع تحت الطلب والودائع لأجل لدى المصارف التجارية

المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى: Global Development Finance: external Dept of Developing Countries. (واشنطن العاصمة، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ٢٠١٠).